

المرفق دال الاختصاصات المقترحة لوضع مبادئ للاستثمارات الزراعية المسؤولة

ألف - الغرض

1- تتمثل النتيجة المنشودة للعملية التشارورية الشاملة ضمن لجنة الأمن الغذائي العالمي في وضع مجموعة من المبادئ لتعزيز الاستثمارات الزراعية التي تساهم في تحقيق الأمن الغذائي والتغذية وفي دعم الأعمال المطرد للحق في غذاء كاف في سياق الأمن الغذائي الوطني.

باء - المستخدمون المستهدفون للمبادئ

2- تستهدف المبادئ جميع أصحاب المصلحة الذين يشاركون في الاستثمارات الزراعية أو يستفيدون منها أو يتأثرون بها، بما في ذلك ضمن جملة أمور أخرى:

- (أ) الحكومات (الوطنية ودون الوطنية والمحلية) في الدول المضيفة و التي تشكّل مصدر الاستثمارات؛
- (ب) المستثمرون من القطاعين الخاص والعام (الداخليون والخارجيون على السواء)، مثل المزارعين الصغار والمتوسطين والكبار ومنظمات المزارعين والتعاونيات والشركات الخاصة والمشاريع المشتركة والغرف التجارية والنقابات وصناديق الدولة وصناديق المعاشات التقاعدية والمؤسسات المالية وتجار السلع، والشركات والشركات؛
- (ج) المنظمات الحكومية الدولية والإقليمية، بما فيها المؤسسات المالية الدولية والإقليمية؛
- (د) منظمات المجتمع المدني؛
- (هـ) منظمات البحوث والجامعات؛
- (و) الجهات المانحة؛
- (ز) المؤسسات.

جيم - نوع الصك

3- ستكون المبادئ طوعية وغير ملزمة، وينبغي تفسيرها وتطبيقها بما يتماشى والالتزامات القائمة بموجب القانون الوطني والدولي، ومع مراعاة الالتزامات الطوعية بموجب الصكوك الإقليمية والدولية الواجبة التطبيق على النحو الملائم. وينبغي تفسير هذه المبادئ وتطبيقها وفقا للنظم القانونية الوطنية ومؤسستها. كما ينبغي إقرارها من قبل لجنة الأمن الغذائي العالمي.

دال - طبيعة المبادئ

- 4- ستأخذ المبادئ التي ستضعها العملية الاستشارية بعين الاعتبار الأطر التوجيهية القائمة، مثل مبادئ الاستثمارات الزراعية المسؤولة التي وضعتها الفاو و الصندوق الدولي للتنمية الزراعية والأونكتاد والبنك الدولي، والخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني، والخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الأعمال المطرد للحق في غذاء كاف في سياق الأمن الغذائي الوطني.
- 5- وستعالج المبادئ جميع أنواع الاستثمارات في سلاسل القيمة الزراعية والنظم الغذائية¹، بما فيها الاستثمارات من قبل صغار المنتجين ومن أجلهم ومعهم، بما في ذلك الاستثمارات في البحوث الزراعية والإرشاد ونقل التكنولوجيا. وهي ستشمل الاستثمارات الخارجية والداخلية، والعامة والخاصة، والصغيرة والمتوسطة والكبيرة الحجم.
- 6- وينبغي للمبادئ أن تراعي الاعتبارات الأساسية التالية:
- (أ) التنوع الواسع لسلاسل القيمة الزراعية والنظم الغذائية بما في ذلك الإنتاج الغذائي لأصحاب الحيازات الصغيرة والتجهيز والتسويق؛
- (ب) الاعتراف بالمصالح والاحتياجات الخاصة لصغار المنتجين في ما يتعلق بالبحث والتطوير ونقل التكنولوجيا؛
- (ج) أثر الاستثمارات الزراعية على الجوانب البيئية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر الآثار المترتبة على:
- (1) الأمن الغذائي والتغذية؛
 - (2) منتجي الأغذية؛
 - (3) الفئات الأشد ضعفا من السكان؛
 - (4) خلق فرص العمل والظروف المشجعة للعمل؛
 - (5) الجوانب المتعلقة بالمساواة بين الجنسين بما في ذلك العراقيل الخاصة التي تواجهها النساء والفتيات (انظر 4-5 من الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني)؛
 - (6) المساهمة في الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية؛
 - (7) تحسين الإنتاجية الزراعية المستدامة؛
 - (8) الوصول إلى الموارد الزراعية المنتجة؛
 - (9) أداء الأسواق؛
 - (10) تحسين وصول صغار المنتجين والمجهزين إلى الأسواق.
- (د) التزامات الدول ذات الصلة ومسؤوليات الجهات الفاعلة غير الحكومية المفضية إلى الحوكمة المسؤولة للاستثمارات مثل معايير حقوق الإنسان القائمة والإعمال المطرد للحق في غذاء كاف في سياق الأمن الغذائي الوطني (بالاستناد إلى القسمين 3-ب و 4 من الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني)؛
- (هـ) هياكل الحوكمة وعمليات اتخاذ القرار لتمكين العناصر الرئيسية وتيسيرها مثل التشاور والمشاركة ومكافحة الفساد وتسوية النزاعات؛

¹ بما في ذلك الحراجة ومصايد الأسماك.

- (و) التنسيق والتعاون والشراكة في ما بين أصحاب المصلحة؛
 (ز) الآليات لمراجعة الاستثمارات ولتشجيع مساءلة الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية والأفراد عن أعمالهم (بالاستناد إلى الأجزاء 3-باء و4 و7 من الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني).

7- وعلاوة على ذلك، ينبغي للمبادئ:

- (أ) الاستناد إلى الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني، ولا سيما في ما يتعلق بالجزء 12 عن الاستثمارات، دون إعادة فتح القضايا المتفق عليها، على أن تتضمن إشارات صريحة إلى هذه الخطوط التوجيهية الطوعية؛
 (ب) توضيح غرض هذه العملية والمصطلحات الشائعة الاستخدام مثل الاستثمارات المسؤولة والقطاع الخاص وصغار المنتجين، والاستثمارات التي تراعي أصحاب الحيازات الصغيرة؛
 (ج) والحرص على ألا يؤدي هذا إلى تكرار الاتفاقات القائمة والمفاوضات الحكومية الدولية الجارية داخل الأمم المتحدة وعلى نطاق المنظومة المتعددة الأطراف.

هاء- العملية والإطار الزمني المقترح للمشاورات

8- ينبغي أن تكون العملية التشاورية لوضع مبادئ الاستثمارات عملية مفتوحة وأن تشمل جميع أصحاب المصلحة الذين يُعتبرون عاملاً أساسياً لضمان الملكية والشرعية كما ينبغي ضمان المشاركة المناسبة لمنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص (الشركات والمستثمرون من جميع الأحجام)، والمبادرات مثل البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا، والاتفاق العالمي للأمم المتحدة، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومنتدى نمو الاستثمارات الزراعية في أفريقيا، وأطر الاستثمارات الوطنية، ومؤسسات البحوث.

9- وينبغي أن تأخذ هذه العملية في الحسبان الدروس المستخلصة من العمليات الأخرى التي تأخذ بزمامها لجنة الأمن الغذائي العالمي مثل الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني والإطار الاستراتيجي العالمي للأمن الغذائي والتغذية.

10- وينبغي أن يُخطط بشكل صحيح لعمليتي التشاور والتفاوض وأن تتسما بالبساطة والفعالية. كما ينبغي النظر في المشاورات الإقليمية والوطنية والمواضيعية و/أو مشاورات أصحاب المصلحة المحددة والإلكترونية، التي تمكّن من إجراء حوار بين أصحاب مصلحة متعددين. وينبغي، حيثما يكون ذلك ممكناً، استخدام المنديات/الاجتماعات القائمة المناسبة، وينبغي إحاطة أصحاب المصلحة علماً بشكل دوري بلهرحلة التي بلغها إعداد المبادئ.

11- وينبغي إتاحة الجدول الزمني للمشاورات والوثائق ذات الصلة مثل مشروع المبادئ في وقت مبكر جداً بجميع اللغات الرسمية للأمم المتحدة لإتاحة أقصى قدر ممكن من المشاركة من جانب أصحاب المصلحة كافة.

12- وستتولى أمانة لجنة الأمن الغذائي العالمي تنفيذ العملية التشاورية تحت إشراف المكتب وبالتعاون الوثيق مع مجموعة العمل المفتوحة العضوية المعنية بمبادئ الاستثمارات.

13- وينبغي تأمين الموارد المالية والبشرية الكافية مسبقاً بما يمكن من إجراء المشاورات.

14- ويُتّرح الجدول الزمني المؤقت التالي:

الإطار الزمني	المهمة
مطلع نوفمبر/تشرين الثاني 2012	اجتماع مجموعة العمل المفتوحة العضوية لمناقشة العمل الأولي بشأن المسودة صفر وإعداد جدول زمني للمشاورات
نوفمبر /تشرين الثاني 2012 – يناير/كانون الثاني 2013	إعداد أمانة اللجنة للمسودة صفر بشأن المبادئ
فبراير/شباط 2013	مناقشة المسودة صفر في مجموعة العمل المفتوحة العضوية ومكتب اللجنة
فبراير/شباط 2013 – يناير/كانون الثاني 2014	مشاورات إقليمية متعددة أصحاب المصلحة ومشاورات إلكترونية ومشاورات في الاجتماعات/ المنتديات الإقليمية القائمة
فبراير/شباط 2014	إعداد الأمانة للمسودة أولى
مارس/أذار 2014	مناقشة المسودة الأولى في مجموعة العمل المفتوحة العضوية ومكتب اللجنة
يونيو/حزيران- يوليو/تموز 2014	انعقاد الاجتماع العالمي في روما للتفاوض بشأن النسخة النهائية
أكتوبر/تشرين الأول 2014	إقرار المبادئ في الجلسة العامة للجنة

15- وتبلغ التكاليف المقدّرة لتنفيذ ما ورد أعلاه 2 000 000 دولار أمريكي وستستخدم لتغطية تكاليف الموارد البشرية وتنظيم الاجتماعات ونفقات السفر لعدد مختار من المشاركين.